

وعلى مداولة مجلس الوزراء وبعد إعلام رئيس الجمهورية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول . يرخّص في تحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل داخل أبواب ميزانية الدولة لسنة 2011 العنوان الأول وفقا للجدول "أ" الملحق بهذا الأمر.

الفصل 2 . تسند اعتمادات تكميلية تحمل على الاعتمادات المرسمة بالباب الثلاثين "النفقات الطارئة وغير الموزعة" لميزانية الدولة لسنة 2011 العنوان الأول وفقا للجدول "ب" الملحق بهذا الأمر.

الفصل 3 . توزع اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2011 العنوان الثاني حسب الأقسام والفصول وفقا للجدول "ت" الملحق بهذا الأمر.

الفصل 4 . تسند اعتمادات تكميلية تحمل على الاعتمادات المرسمة بالباب الثلاثين "النفقات الطارئة وغير الموزعة" لميزانية الدولة لسنة 2011 العنوان الثاني وفقا للجدول "ث" الملحق بهذا الأمر.

الفصل 5 . وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 4 سبتمبر 2012.

رئيس الحكومة  
حمادي الجبالي

أمر عدد 1984 لسنة 2012 مؤرخ في 4 سبتمبر 2012 يتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2011.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والنصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الفصول 11 و31 و36 منه،

وعلى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية والنصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011 كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 56 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011،

وعلى الأمر عدد 3251 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 791 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى قانون المالية لسنة 2011 كما تم تنقيحه بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 المشار إليهما أعلاه،